

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٦٧٥ لسنة ٢٠١٥

بتشكيل وتنظيم عمل لجنة تفضيل المنتج المصري

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن الحد الأقصى للدخول للعاملين بأجر

لدى أجهزة الدولة؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ في شأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ في شأن تنظيم وزارة التجارة والصناعة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٥ بتشكيل الوزارة؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٦٥ لسنة ٢٠١٤ بالقواعد التنفيذية لأحكام القرار

بقانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن الحد الأقصى للدخول للعاملين بأجر لدى أجهزة الدولة؛

وبناءً على ما عرضه وزير التجارة والصناعة؛

قرر:

(المادة الأولى)

تشكل لجنة تفضيل المنتج الصناعي المصري برئاسة الوزير المختص بشئون الصناعة،

وعضوية كل من:

١ - رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية «بصفته».

٢ - نائب رئيس مجلس الدولة «يعتاره رئيس المجلس».

٣ - رئيس الهيئة العامة للخدمات الحكومية «بصفته».

٤ - الأستاذ/ السيد أبو القمصان - مستشار الوزير لشئون التجارة.

٥ - الدكتور/ حسن عبد المجيد - رئيس الهيئة المصرية للمواصفات والجودة.

- ٦ - المهندس / محمد علاء الدين عبد الكريم - رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .
- ٧ - مثلاً لبنك الاستثمار القومي «يختاره وزير التخطيط» .
- ٨ - مثلاً لوزارة التخطيط «يختاره وزير التخطيط» .
- ٩ - مثلاً لوزارة الاستثمار «يختاره وزير الاستثمار» .
- ١٠ - مثلاً لوزارة الإنتاج الحربي «يختاره وزير الإنتاج الحربي» .
- ١١ - السيد / محمد السويدى - رئيس اتحاد الصناعات المصرية «بصفته» .
- ١٢ - السيد / أحمد الوكيل - رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية «بصفته» .
- ١٣ - الأستاذ / حمد عبد العزيز - عضواً من ذوى الخبرة .
- ١٤ - الأستاذ / محمد الفار - عضواً من ذوى الخبرة .
- ولللجنة أن تستعين بمن تراه من الخبراء والمتخصصين في كافة المسائل الفنية ذات الصلة .
ويجوز للجنة أن توجه الدعوة إلى ممثل المجهة المعنية بالموضوع المطروح على اللجنة .

(المادة الثانية)

تحجتمع اللجنة بصفة دورية بدعوة من رئيسها مرة على الأقل كل شهر وبحد أقصى اثنتا عشرة مرة في السنة لعرض نتائج أعمالها واتخاذ ما تراه بشأنها ولا يعد اجتماعها صحيحاً إلا بحضور نصف أعضائها .

(المادة الثالثة)

تصدر قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الحاضرين من أعضائها وفي حالة التساوي يرجع الجانب الذي فيه الرئيس ، وتعرض اللجنة أعمالها بتقرير ربع سنوي على رئيس مجلس الوزراء ومجلس النواب .

(المادة الرابعة)

للجنة أن تشكل بجانبها فرعية للقيام بمهام محددة على أن تعرض توصياتها على اللجنة لإقرارها .

(المادة الخامسة)

يصرف لأعضاء اللجنة بدل حضور وانتقال عن كل جلسة قدره ستمائة جنيه ، ويصرف لأعضاء اللجان الفرعية بدل حضور وانتقال عن كل جلسة قدره أربعين جنيه ويتم صرف هذا البدل لمن يتم الاستعانة بهم من الخبراء والجهات ذات الصلة على أن يكون الصرف من الجهة التي يحددها رئيس اللجنة .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢ المحرم سنة ١٤٣٧ هـ

(الموافق ١٥ أكتوبر سنة ٢٠١٥ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / شريف إسماعيل